

Distr.: General
7 July 2009
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل رسالة مؤرخة ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ موجهة من القاضي دينيس بايرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (انظر المرفق). وتتصل الرسالة مباشرة بقدرة المحكمة على إنجاز عملها.

ويعلن الرئيس بايرون في رسالته أن الاتحاد الروسي يعتزم ترشيح قاض بدلا من القاضي سيرجي ألكسيفيتش إيغوروف عندما يستقبل من المحكمة. ويطلب الرئيس بايرون بأن يُسمح للقاضي إيغوروف، على الرغم من تعيين من يخلفه، بمواصلة العمل في المحكمة الدولية إلى حين الانتهاء من القضايا المكلف بها. وبالتالي، ستضم المحكمة قاضيين دائمين من الاتحاد الروسي يعملان في الوقت نفسه. وقد طلب أيضاً أن يسمح لمجلس الأمن بتقييد للحظر القانوني المفروض على عمل قاضيين يحملان الجنسية نفسها، في المحكمة، في الوقت نفسه.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بعرض الرسالة الموجهة من الرئيس بايرون على أعضاء مجلس الأمن. وأرجو شاكراً أن ينظر مجلس الأمن في هذه المسألة في أقرب فرصة ممكنة من أجل أن تُتاح للمحكمة الاستمرارية والتيقن اللازمان لتنجز عملها على نحو يتسم بالكفاءة.

(توقيع) بان كي - مون
الأمين العام



رسالة مؤرخة ١ تموز/يوليه موجهة إلى الأمين العام من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

أتوجه إليكم بهذه الرسالة إلحاقاً برسالتي المؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ التي أوضحتُ فيها الحاجة لتعيين قاضٍ إضافي في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وإضافة إلى اقتراحاتي باللجوء إلى القضاة الدائمين السابقين في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو إلى القضاة المخصصين المدرجة أسماؤهم في قائمة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة من أجل تعيين قاضٍ إضافي، فإن خياراً ثالثاً قد ظهر الآن. فقد أعرب لي الاتحاد الروسي عن رغبته في ترشيح قاضٍ دائم ليحل محل القاضي إيغوروف الذي أعرب عن رغبته بالعودة إلى وطنه بعد الانتهاء من القضايا المكلف بها حالياً.

وفي رسالتي المؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ الموجهة إلى وزارة الخارجية الروسية، أشرتُ إلى أن المحكمة ستؤيد هذا الطلب بشرط أن يكون القاضي مستعداً للانضمام إلى المحكمة في غضون الشهرين المقبلين بحيث يمكن تكليفه بالمحاكمات الجديدة المتبقية التي من المفترض أن تبدأ جميعها في موعد أقصاه أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

وقد تلقيت رداً مؤرخاً ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ يفيد بأن الاتحاد الروسي "يقبل الاقتراح القائل بتعيين قاضٍ بديل يبدأ عمله في غضون الشهرين المقبلين". ومع وضع هذا التعهد في الاعتبار، فإنني بالتالي أؤيد الطلب الروسي بتعيين قاضٍ دائم ليحل محل القاضي إيغوروف. وينبغي أن ينضم هذا القاضي إلى المحكمة في أقرب وقت ممكن وأن ينضم إلى هيئة المحكمة في واحدة أو اثنتين من القضايا الجديدة.

وقد وافق القاضي إيغوروف على تقديم استقالته لتسهيل العملية. ومن أجل كفالة أن ينجز القاضي إيغوروف عمله في القضايا المكلف بها والتي لا تزال في مرحلة صياغة الأحكام، سوف يتعين على مجلس الأمن أن يأذن له بالانتهاء من هذه القضايا، على الرغم من استقالته، وعلى الرغم من الفقرة ١ من المادة ١١ من النظام الأساسي للمحكمة. وقد استخدم مجلس الأمن إجراءً مماثلاً، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالقرار ١٤٨٢ (٢٠٠٣).